مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥-٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

النظام العالمي الجديد ومستقبل القطبية الدولية في ظل التنافس الأمريكي – الصيني

م.م هند ياسين جاسم
جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق
Hind.Yassin@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص

ان الطبيعة الاستثنائية والخصوصية التي حظيت بها العلاقة الامريكية _ الصينية ليست شيئاً جديداً وهذا يعود لتأثيرها المباشر في إعادة تشكيل مراكز النفوذ في النظام الدولي وانعكاساتها على الأمن والاستقرار الدوليين، فضلًا عن كونها تجمع بين عناصر التعاون والتنافس والتصعيد في آنٍ واحد. فالعلاقات الامريكية الصينية من أكثر العلاقات الدولية تشابكًا في البيئة الدولية المعاصرة، نظراً لتأثر اطرافها بالتطورات البنيوية في النظام الدولي، فتسعى كل منهما الى تعزيز وتثبيت مكانتهما ضمنه، فالولايات المتحدة تدرك أن تنامي قوة الصين يشكل تحديًا متناميًا لمكانتها ومصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي على الصعيد العالمي، وهو ما انعكس في سياساتها الهادفة إلى كبح هذا الصعود عبر مقاربات تقوم على الحد من النفوذ الصيني، بما يشمل توجهات احتوائية تُعرف باستراتيجية "الاحتواء". وتسعى هذه الدراسة إلى استشراف مسارات العلاقات الأمريكية–الصينية في ظل تصاعد التنافس والصراع بين القوتين.

الكلمات المفتاحية

النظام العالمي الجديد، التنافس، امريكا، الصين، مستقبل القطبية.

تاريخ الاستلام: ٧/١٣ /٢٠٢٦ تاريخ القبول: ٩/٢١ /٢٠٢٦ تاريخ النشر: أيلول /٢٠٢٦

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥ - ٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

The New World Order and the Future of International Polarity Amidst U.S.–Chinese Competition

Hind Yasin Jasim
University of Al-Nahrain, College of Political Science, Baghdad, Iraq
Hind.Yassin@nahrainuniv.edu.iq

Abstract

The exceptional nature and distinctive character of the U.S.–China relationship are not new. They stem from the relationship's direct impact on the reshaping of power centers within the international system and its implications for international security and stability. At the same time, the relationship brings together elements of cooperation, competition, and escalation, making it one of the most complex and interconnected relationships in the contemporary international environment.

U.S.–China relations are significantly influenced by structural developments within the international system, as both powers seek to strengthen and consolidate their respective positions within it. The United States recognizes the growing power of China as an increasingly significant challenge to its global position, strategic interests, and national security. This perception has been reflected in U.S. policies aimed at limiting China's growing influence and containing its rise through approaches that incorporate elements of a containment strategy.

Against this backdrop, this study seeks to explore the future trajectories of U.S.–China relations amid the growing competition and conflict between the two powers. It examines the nature of this rivalry, its principal areas, and the factors shaping its development, while also considering possible scenarios for the future of the relationship and their implications for the structure of the international system, as well as international security and stability.

Keywords

New World Order; Competition; United States; China; Future of International Polarity.

Received: 13 /7 /2026 Accepted: 21/9 /2026 Published: September/2026

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥ - ٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المقدمة

منذ نشوء الإمبراطوريات القديمة وامتداداً الى العصر الحديث وما رافقه من تطورات في العلاقات الدولية يلاحظ ان النظام الدولي لم يكن بصورة ثابتة بل خضع لتحولات ارتبطت بصعود القوى الكبرى وتراجعها التي تعاقبت على قيادة النظام العالمي، وكما ان لكل مرحلة خصائصها السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أسهمت في إعادة تشكيل موازين القوة الدولية. ويُعد انتقال مركز الثقل من الإمبراطورية الرومانية إلى القوى الأوروبية، ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، مثالًا واضحًا على الطبيعة الديناميكية للنظام الدولي ,بعد ذلك دخل العالم مرحلة اتسمت بتفوق الولايات المتحدة وانفرادها بقيادة النظام الدولي ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ معتمدة على تفوقها العسكري والاقتصادي والتكنولوجي، وهو ما أرسى نمطًا من الأحادية القطبية استمر طوال عقد التسعينيات. إلا أن هذا الوضع لم يدم على الوتيرة نفسها، إذ أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية، ولاسيما هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما نتجت عنه من تدخلات عسكرية واسعة في أفغانستان والعراق، في استنزاف جانب مهم من القدرات الأمريكية، فضلا عن الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وماكشفت من تحديات بنيوية أثرت في مكانة الولايات المتحدة داخل النظام الدولي.

أما جمهورية الصين الشعبية فقد نجحت في تحقيق تحولٍ نوعي بمختلف مؤشرات القوة الوطنية الشاملة ومانتج عنه من صعود متسارع في تأثير قوتها العالمية مستفيدة من معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وسياسات إصلاح وانفتاح طويلة الأمد، فضلًا عن الاستثمار المكثف في التكنولوجيا والابتكار وتطوير القدرات العسكرية .كذلك إعادة تشكيل موازين القوة الدولية، وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من المنافسة الاستراتيجية بين بكين وواشنطن، تجاوزت الأبعاد العسكرية لتشمل موارد الاقتصاد والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد والطاقة والذكاء الاصطناعي.

من مجمل هذه المتغيرات أصبح التنافس الأمريكي–الصيني يمثل أحد أبرز العوامل المؤثرة في طبيعة النظام الدولي المعاصر، اذ ان التنافس على قيادة الاقتصاد العالمي، والتحكم في التقنيات المتقدمة، وصياغة القواعد المنظمة للعلاقات الدولية امتد في العقود المقبلة وخرج عن كونه صراعا تقليدياً, ويثير هذا الواقع تساؤلات جوهرية بشأن مستقبل القطبية الدولية، وما إذا كان العالم يتجه نحو تعددية قطبية مستقرة، أو نحو نظام دولي تتعايش فيه أشكال متعددة من التعاون والتنافس بين القوى الكبرى.

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥ - ٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

أهمية البحث

بات جلياً أن أحد أكثر الموضوعات تأثيرًا في العلاقات الدولية المعاصرة، والمتمثل في التنافس الاستراتيجي المتصاعد بين امريكا والصين ، وما يترتب عليه من تحولات عميقة في بنية النظام الدولي لذا تبرز أهمية البحث في تحليل أبعاد هذا التنافس من منظور سياسي واقتصادي وعسكري وتكنولوجي، فضلا عن بيان انعكاساته على إعادة توزيع القوة بين الفاعلين الدوليين.

كما يسعى البحث إلى استشراف الاتجاهات المستقبلية للنظام العالمي من خلال قياس مدى استمرار محاولات الولايات المتحدة المحافظة على موقعها القيادي امام تنامي الدور الصيني وتأثيره على العالم، الأمر الذي يسهم في توضيح طبيعة التحولات الجارية في البيئة الدولية. وكما تزداد أهمية الدراسة في ظل محدودية الدراسات العربية التي تناولت مستقبل النظام الدولي عبر الربط بين التحليل النظري والتطورات الجيوسياسية الراهنة، وهو ما يمنحها قيمة علمية يمكن الإفادة منها في حقل الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية.

إشكالية البحث

تتمحور اشكالية البحث في قياس مدى تأثير التنافس الأمريكي–الصيني في إعادة توزيع القوة العالمية، وبيان ما إذا كانت الصين تمتلك من عناصر القوة ما يؤهلها لمنافسة الولايات المتحدة وتقليص الفجوة الاستراتيجية معها من جهة ,وبيان قدرة السياسة الأمريكية على احتواء هذا الصعود والمحافظة على موقعها بوصفها القوة الأكثر تأثيرًا في النظام العالمي من جهة اخرى .

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها أن النظام الدولي يشهد مرحلة انتقالية ترتبط بتنامي القدرات الشاملة للصين في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، بما يعزز مكانتها بوصفها قوة دولية صاعدة قادرة على موازنة النفوذ الأمريكي بصورة متزايدة وفي المقابل، تواجه الولايات المتحدة تحديات داخلية وخارجية تحد من قدرتها على الاستمرار في ممارسة الهيمنة المنفردة، الأمر الذي يرجح اتجاه النظام الدولي نحو مزيد من التعددية في توزيع القوة، مع استمرار التنافس الأمريكي–الصيني بوصفه العامل الأكثر تأثيرًا في رسم ملامح البيئة الدولية خلال السنوات المقبلة.

مناهج البحث

أعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها فقد استُخدم المنهج الاستنباطي لتفسير طبيعة التنافس بين الولايات المتحدة والصين واستجلاء أبعاده المختلفة، في حين وظف المنهج الاستقرائي لتتبع تطور النظام الدولي والتحولات التي شهدها عبر المراحل التاريخية المختلفة ، إضافة إلى توظيف المنهج الاستشرافي لاستقراء السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي في ضوء المؤشرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية الراهنة.

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥-٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المطلب الاول

المبادئ الناظمة للعلاقات الدولية والنظام العالمي الجديد

اولا: الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقات الدولية

تمثل العلاقات الدولية أحد الحقول الرئيسة في العلوم السياسية، إذ تُعنى بدراسة أنماط التفاعل التي تنشأ بين الدول وغيرها من الفاعلين على الساحة الدولية، وتحليل العوامل التي تحكم هذه التفاعلات في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والقانون الدولي وقد تطور هذا الحقل مع تطور المجتمع الدولي، فلم يعد مقتصرًا على العلاقات الرسمية بين الحكومات، بل أصبح يشمل المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والجماعات العابرة للحدود، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الأطراف التي باتت تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرار الدولي,ويعكس هذا التطور انتقال العلاقات الدولية من إطارها التقليدي المرتبط بالدولة القومية إلى إطار أكثر شمولًا، تتداخل فيه الاعتبارات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق الدراسات المعنية بتحليل طبيعة النظام الدولي وآليات عمله، وكذلك تفسير سلوك الوحدات الفاعلة داخله, ومماتقدم لابد لنا التطرق للنظريات المفسرة للعلاقات الدولية ومنها :

أ ـ المدرسة المثالية:

ظهرت المدرسة المثالية في أعقاب الحرب العالمية الأولى بوصفها اتجاهًا فكريًا سعى إلى البحث عن آليات تحول دون تكرار الصراعات الكبرى التي شهدها العالم. وانطلقت هذه المدرسة من فرضية مؤداها أن العلاقات الدولية ليست محكومة بالصراع بصورة دائمة، وإنما يمكن تنظيمها من خلال التعاون والالتزام بالقانون الدولي، وتعزيز دور المؤسسات الدولية في إدارة النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية. (منذر، ٢٠١٢، صفحة ٣١).

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن تحقيق الأمن والاستقرار يرتبط بإرساء مبادئ العدالة الدولية، واحترام سيادة القانون، ونشر القيم الديمقراطية، وتفعيل الدبلوماسية العلنية، إلى جانب تقوية المنظمات الدولية لتكون إطارًا جامعًا للتعاون بين الدول. وقد انعكست هذه الأفكار بصورة واضحة في المبادئ التي طرحها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون عقب الحرب العالمية الأولى، والتي مهدت لإنشاء عصبة الأمم باعتبارها أول محاولة مؤسسية لترسيخ الأمن الجماعي. (Hoffmann، ١٩٦٠، الصفحات ١٢–١٨) .

كما تؤكد المدرسة المثالية أن الحد من النزاعات الدولية لا يتحقق عبر مراكمة القوة العسكرية، وإنما من خلال تعزيز الثقة المتبادلة، وتوسيع مجالات التعاون الدولي، ورفع مستوى الوعي لدى الشعوب بأهمية السلام، انطلاقًا من الاعتقاد بأن انتشار المعرفة والقيم الإنسانية يسهم في تقليل احتمالات اللجوء إلى الحرب. (Bull, 1977, pp. 24–31)

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥ - ٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

كانت تطلعات هذه المدرسة أنه إذا تمكن الرأي العام من أن يقوم بدوره بشكل فعال، فلا بد من أن يمنع نشوب النزاعات والحروب، لأن نشر المعرفة يسمح لكل إنسان أن يفكر بشكل سليم، وبالتالي إن كل من يفكر بهذا الشكل الصحيح والسليم لا بد من أن يتصرف بالشكل ذاته. (منذر، مبادئ في العلاقات الدولية، صفحة ٣١)

ب - المدرسة الواقعية:

برزت المدرسة الواقعية بصورة أكثر وضوحًا بعد الحرب العالمية الثانية، كرد فعل على إخفاق التصورات المثالية في منع اندلاع النزاعات الدولية الكبرى وترتكز الواقعية على أن البيئة الدولية تتسم بغياب سلطة مركزية قادرة على فرض النظام، الأمر الذي يجعل الدولة تعتمد بصورة أساسية على قدراتها الذاتية لضمان أمنها وتحقيق مصالحها.. (حسين، ٢٠١٠، صفحة ٤٢)

وتنظر الواقعية إلى القوة بوصفها الأداة الرئيسة التي تستند إليها الدول في إدارة علاقاتها الخارجية، لذلك فإن التنافس على النفوذ وتحقيق التوازنات الاستراتيجية يمثل السمة الغالبة للنظام الدولي. وانطلاقًا من هذا التصور، يؤكد منظرو الواقعية أن الاعتبارات المرتبطة بالمصلحة الوطنية والأمن القومي تأتي في مقدمة محددات السياسة الخارجية، بينما تتراجع الاعتبارات الأخلاقية أو القانونية عندما تتعارض مع تلك المصالح. (Morgenthau، ٢٠٠٦، الصفحات ٤-١٥)

وترجع الجذور الفكرية لهذا الاتجاه إلى كتابات مفكرين مثل نيكولو مكيافيللي، الذي ربط بقاء الدولة بقدرتها على توظيف القوة والمرونة السياسية، ثم تطورت هذه الأفكار لاحقًا في كتابات هانز مورغنثاو وغيره من منظري الواقعية الذين جعلوا مفهوم القوة محورًا أساسيًا لتفسير العلاقات الدولية. (Machiavelli، ٢٠٠٥، الصفحات ٤٨-٦٣). (ويلكينسن،، ٢٠١٣، صفحة ٩)

ج - المدرسة السلوكية :

مع اتساع نطاق الدراسات السياسية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ظهرت المدرسة السلوكية التي سعت إلى إدخال المناهج العلمية والتجريبية في دراسة العلاقات الدولية، مستفيدة من مناهج علم النفس والاجتماع والإحصاء والرياضيات. وركز هذا الاتجاه على تحليل سلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات بوصفه مدخلًا لفهم الظواهر السياسية الدولية، مع الاعتماد على القياس الكمي والبيانات التجريبية بدلًا من الاقتصار على التحليل الفلسفي أو القانوني ,لقد برز مصطلح "العلاقات الدولية" كحاجة أكاديمية لتعريف الروابط الرسمية وغير الرسمية بين الفاعلين الدوليين. ويرى "بول ويلكينسن" أن هذا العلم ينتمي لمجموعة العلوم السياسية التي تُعنى بالظواهر السياسية الدولية. بينما يذهب "السنهوري" إلى تعريفها بشكل أكثر شمولية، لتشمل كافة الاتصالات عبر الحدود، سواء كانت رسمية بين الدول أو غير رسمية بين الشعوب وحركات الأفكار والسلع (إسماعيل،، ٢٠١٦، صفحة ٩٤).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥ - ٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

ومن هذا المنطلق، لم تعد العلاقات الدولية تُفهم باعتبارها نتاجًا لقرارات الحكومات فقط، وإنما بوصفها حصيلة تفاعل معقد بين عدد كبير من الفاعلين الذين تؤثر توجهاتهم وسلوكياتهم في طبيعة النظام الدولي، الأمر الذي أتاح فهمًا أكثر شمولًا للتفاعلات الدولية المعاصرة، وخاصة في ظل تنامي دور الفاعلين من غير الدول. (حسين خ.، ٢٠١١، صفحة ٢٧)

ثانيا: مفهوم النظام العالمي الجديد وتطوره التاريخي

يُعد مفهوم النظام العالمي الجديد من المفاهيم التي ارتبطت بالتحولات الكبرى التي شهدها المجتمع الدولي، إذ غالبًا ما يظهر هذا المصطلح في المراحل التي تشهد تغيرًا في توزيع القوة أو انتقالًا في طبيعة العلاقات بين الدول. وعلى الرغم من شيوع استخدامه بصورة واسعة عقب انتهاء الحرب الباردة، فإن جذوره الفكرية تعود إلى مراحل سابقة ارتبطت بمحاولات إعادة تنظيم البيئة الدولية بما ينسجم مع موازين القوى الجديدة. وقد اكتسب المصطلح انتشارًا واسعًا مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين وبداية التسعينيات، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء حالة الاستقطاب الثنائي، بالتزامن مع حرب الخليج الثانية. ففي تلك المرحلة برزت الولايات المتحدة بوصفها القوة الأكثر تأثيرًا في النظام الدولي، وسعت إلى تقديم تصور جديد للعلاقات الدولية يقوم على تعزيز دورها القيادي في إدارة القضايا العالمية تحت مظلة الشرعية الدولية والقانون الدولي، مع التأكيد على مبادئ الأمن الجماعي وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. غير أن التطبيق العملي لهذا التصور أظهر أن الهدف الاستراتيجي تمثل أيضًا في تكريس التفوق الأمريكي ومنع ظهور قوة منافسة قادرة على موازنة نفوذها. (هيكل، ١٩٩٩، صفحة ٣)

أ- مدلول النظام العالمي الجديد

يميز عدد من الباحثين بين مفهومي النظام الدولي والنظام العالمي، رغم استخدامهما أحيانًا بوصفهما مترادفين. فالنظام الدولي يركز أساسًا على العلاقات التي تنشأ بين الدول باعتبارها الوحدات الرئيسة في المجتمع الدولي، في حين يتسم النظام العالمي باتساع نطاقه ليشمل، إلى جانب الدول، مختلف الفاعلين الدوليين من منظمات حكومية وغير حكومية، وشركات متعددة الجنسيات، ومؤسسات مالية، وشبكات اقتصادية وإعلامية، فضلاً عن الحركات العابرة للحدود.. (سعيد، ١٩٩١، الصفحات ١٥٣–١٧٣)

ومن هذا المنطلق، يمكن تعريف النظام العالمي بأنه الإطار العام الذي تنتظم داخله العلاقات والتفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين مختلف الفاعلين الدوليين، وفق قواعد ومصالح وموازين قوة تتغير بتغير البيئة الدولية وبذلك يصبح النظام الدولي أحد المكونات الأساسية للنظام العالمي، وليس مرادفًا له (آلموند، ٢٠٠٦، صفحة ٩٦) .

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥ - ٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

ب- عوامل التحول للنظام الدولي الجديد

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة مجموعة من المتغيرات التي أسهمت في إعادة تشكيل بنيته، ومن أبرزها:

١. **الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة** :أسهم التطور المتسارع في مجالات التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات والفضاء في إحداث تحولات جوهرية في طبيعة القوة الدولية، إذ أصبحت المعرفة والابتكار من أهم مصادر النفوذ، وتحولت التكنولوجيا إلى عنصر رئيس في دعم الاقتصاد وتعزيز القدرات العسكرية والسياسية للدول. كما ساعدت الثورة الرقمية في تسريع ظاهرة العولمة وزيادة الترابط بين الاقتصادات الوطنية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة العلاقات الدولية. (العليم، ٢٠٠١، صفحة ١٤٠)

٢. **حرب الخليج الثانية** :مثلت حرب الخليج الثانية نقطة تحول مهمة في مسار النظام الدولي، إذ عززت المكانة الدولية للولايات المتحدة بعد قيادتها للتحالف الدولي، في وقت كان فيه الاتحاد السوفيتي يواجه أزمات داخلية متفاقمة أدت لاحقًا إلى انهياره. وقد أسهمت هذه التطورات في انتقال النظام الدولي إلى مرحلة اتسمت بانفراد الولايات المتحدة بموقع القوة الكبرى الأكثر تأثيرًا في إدارة القضايا الدولية.. (هيكل، العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين وتحديات النظام العالمي، صفحة ٥٣)

كما كشفت الأزمة عن حجم التراجع الذي أصاب القدرات السوفيتية، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، الأمر الذي حد من قدرتها على التأثير في إدارة الأزمات الدولية، وأفسح المجال أمام الولايات المتحدة لتوسيع نفوذها وترسيخ قيادتها للنظام العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة.. (سليم،، ١٩٩٨، الصفحات ٢١٥-٢٢٠)

٣. **صعود القوى الدولية الجديدة** على الرغم من أن مفهوم النظام العالمي الجديد ارتبط تاريخيًا بمرحلة ما بعد الحرب الباردة، فإن التطورات اللاحقة أظهرت أن هذا النظام لم يبق ثابتًا، بل بدأ يشهد تغيرات تدريجية مع صعود قوى اقتصادية وسياسية جديدة، وفي مقدمتها الصين. فقد تبنت بكين استراتيجية طويلة الأمد تقوم على التنمية الاقتصادية، وتوسيع الشراكات الدولية، وتعزيز أدوات القوة الناعمة، مع تجنب الدخول في مواجهات عسكرية مباشرة، الأمر الذي مكّنها من ترسيخ حضورها الدولي بصورة متنامية، وأسهم في إعادة تشكيل موازين القوة داخل النظام العالمي. (جابر، ٢٠١٧، صفحة ١٦١) .

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥ - ٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المطلب الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية وعقيدة الهيمنة

اولا: تطور السياسة الخارجية الأمريكية وعقيدة الهيمنة

لقد ارتبطت التغيرات في السياسة الخارجية الامريكية على بنية النظام الدولي وموازين القوى العالمية. فقد شهدت تحولات متعاقبة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ففي مدة الحرب الباردة انصبت الجهود الأمريكية على احتواء النفوذ السوفيتي ومنع اتساع دائرة الشيوعية، إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي أوجد واقعًا دوليًا جديدًا أصبحت فيه امريكا القوة الأكثر تأثيرًا على المستويات العسكرية والاقتصادية والسياسية مما انعكس على توجهات سياستها الخارجية ، التي باتت تستهدف المحافظة على موقعها القيادي وإدارة النظام الدولي بما ينسجم مع مصالحها الاستراتيجية. (العبيدي، ٢٠١٥، صفحة ٥٠) وفي ضوء هذا الواقع، انتهجت الإدارات الأمريكية المتعاقبة سياسة تبنى على الحيلولة دون بروز قوة دولية منافسة يمكن أن تحد من النفوذ الأمريكي أو تعيد تشكيل موازين القوى العالمية. ومن ثم، أصبح مفهوم **الهيمنة** أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، عن طريق توظيف عناصر القوة الشاملة، بما فيها القدرات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والتكنولوجية، لضمان استمرار التفوق الأمريكي وحماية مصالحها الحيوية في مختلف الأقاليم. (Obama، ٢٠١٥).

بعد تولي الرئيس جورج دبليو بوش السلطة، ولاسيما عقب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تعزز هذ التوجه بصورة اكبر فقد صارت نقطة تحول في الفكر الاستراتيجي الأمريكي. حين تبنت آنذاك مفهومًا جديدًا للأمن القومي لايكتفي بالتصدي للتهديدات بعد وقوعها، وإنما العمل على إحباطها قبل أن تتحول إلى أخطار فعلية وفق رؤيتها. وفي هذا الإطار برزت عقيدة الضربات الاستباقية باعتبارها إحدى الركائز الرئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية، إلى جانب توسيع نطاق الحرب على الإرهاب , وتعزيز الوجود العسكري الأمريكي خارج الحدود.

وبناءً على ذلك، يتضح أن توجه السياسة الخارجية الأمريكية يهدف الى توظيف متكامل للأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والإعلامية، بما يضمن استمرار الدور القيادي للولايات المتحدة وقدرتها على التكيف مع التحولات المتسارعة في بنية النظام الدولي, اذ لم يعد يقتصر على التفوق العسكري وحده.

أ: من العزلة إلى القطبية الأحادية

ان التغير في البيئة الدولية وتطور المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة ادت الى تحولات متعاقبة في سياستها الخارجية ففي المراحل الأولى من قيام الدولة الأمريكية، تبنت واشنطن نهج العزلة السياسية، اعتمد على تجنب الانخراط في النزاعات الأوروبية، والتركيز على بناء الدولة وتعزيز قدراتها الاقتصادية والسياسية داخليًا. وهذه التوجهات جسدت قناعة مفادها أن الابتعاد عن التحالفات الدائمة والصراعات الخارجية يوفر

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥ - ٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

بيئة أكثر ملاءمة لترسيخ الاستقرار الداخلي وتحقيق التنمية ومع اتساع القوة الاقتصادية والعسكرية لامريكا في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كما أخذت سياستها الخارجية تتجه تدريجيًا نحو الانفتاح على الساحة الدولية. ولم يعد الهدف مقتصرًا على حماية الإقليم الوطني، بل أصبح يشمل تأمين المصالح الاقتصادية، وفضلا عن حماية طرق التجارة، وتوسيع النفوذ في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، وهو ما مهد لتحول الولايات المتحدة إلى أحد أبرز الفاعلين في السياسة الدولية.

وفي عهد الرئيس جورج بوش الابن اصدرت حكومته وثيقتين أساسيتين هما «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي» و«إعادة بناء القوة الدفاعية الأمريكية»، واللتين شكلتا الإطار الفكري لعقيدة الهيمنة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد استندت هاتان الوثيقتان إلى عدد من المرتكزات الرئيسة، من أبرزها: المحافظة على التفوق الأمريكي ومنع ظهور قوة دولية منافسة، وتبني مبدأ الضربات الاستباقية في مواجهة التهديدات المحتملة، فضلا عن منح امريكا حرية استخدام القوة بصورة منفردة متى ما رأت أن مصالحها الاستراتيجية تستوجب ذلك، حتى في حال غياب توافق دولي كامل. (حجازين، ص٨٥

اما اثناء الحرب الباردة، اعتمدت أمريكا على شبكة واسعة من التحالفات العسكرية بهدف احتواء النفوذ السوفيتي، مستفيدة من حالة التوازن النووي التي حكمت العلاقات بين القطبين. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تبنت واشنطن دورًا قياديًا في الدفاع عن ما عُرف بـ«العالم الحر»، وعدّت مواجهة التوسع الشيوعي أولوية رئيسة لسياستها الخارجية. إلا أن تصاعد حركات التحرر الوطني منذ خمسينيات القرن الماضي ادى الى اضعاف فاعلية العديد من تلك التحالفات، ولاسيما في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، الأمر الذي دفع امريكا إلى زيادة تدخلها العسكري المباشر في عدد من الأزمات الإقليمية، وفي مقدمتها حرب فيتنام والصراعات في منطقة الشرق الأوسط. (الجميلي، ٢٠١٦، ص١٠٩

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، اثير تساؤل جوهري حول مبررات استمرار التفوق العسكري الأمريكي في ظل غياب الخصم التقليدي وفي هذا السياق أسهمت أزمة الخليج الثانية في إعادة صياغة الخطاب الأمني الأمريكي، إذ جرى الترويج لفكرة مفادها أن مصادر التهديد اتية من دول الجنوب وما يرتبط بها من تحديات أمنية وسياسية وليس من الشرق الشيوعي. وقد وفر هذا الخطاب مبررًا لاستمرار التعبئة العسكرية الأمريكية والحفاظ على مستوى مرتفع من الإنفاق الدفاعي بما يخدم المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة وكما يكرس استمرار دورها القيادي في النظام الدولي. ويرى عدد من الباحثين أن هذا التوجه ارتبط أيضًا بطبيعة الاقتصاد الأمريكي اذ يعتمد بدرجة كبيرة على الصناعات العسكرية، وهوما جعل استمرار التفوق العسكري جزءًا من منظومة المصالح الاقتصادية والسياسية الأمريكية. (أمين، ١٩٩٣، ص٢٦).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥ - ٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

ب: السياسة الأمريكية بعد عام ٢٠٠١

أن من تبعات هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أعادة الإدارة الأمريكية ترتيب أولوياتها الاستراتيجية على أساس اعتبار الإرهاب هو التهديد الرئيس للأمن القومي. ولم تعد مواجهته تقتصر على اتخاذ إجراءات دفاعية داخلية أو إصدار تشريعات خاصة بمكافحة الإرهاب، وانما امتدت إلى تبني سياسة خارجية أكثر نشاطًا تتخذ من منع نشوء البيئات اساسا لها اذ انها تسهم في ظهور التنظيمات المتطرفة أو توفير الدعم لها. (حمدوش، ٢٠١٢، صفحة ١٢٦) وانطلاقًا من هذا التصور، تبنت الولايات المتحدة رؤية تقوم على معالجة مصادر التهديد قبل تحولها إلى أخطار مباشرة، وهو ما انعكس في اعتماد مبدأ العمل الوقائي والضربات الاستباقية، إلى جانب توسيع نطاق التعاون الأمني والعسكري مع الحلفاء، وتعزيز الوجود الأمريكي في المناطق التي تنظر إليها بوصفها ذات أهمية استراتيجية للأمن القومي الأمريكي.

وفي إطار هذه الرؤية، أعلنت الإدارة الأمريكية أن نشر الديمقراطية وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان يمثل جزءًا من استراتيجيتها الخارجية، انطلاقًا من الاعتقاد بأن الأنظمة الديمقراطية أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار الداخلي، وأقل عرضة لاحتضان التطرف والعنف السياسي. كما ربطت بين دعم اقتصاد السوق الحر وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية وبين تحقيق الأمن والاستقرار على المستوى الدولي. وبناءً على ذلك، ركزت السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠١ على مجموعة من الأهداف الرئيسة، من أهمها (حجازين، العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مقارنة (إيران وكوريا الشمالية)، صفحة ٩٦):

١. دعم التحول الديمقراطي وتعزيز احترام حقوق الإنسان في مختلف الأقاليم.
٢. تشجيع اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي بوصفهما ركيزتين للتنمية والاستقرار.
٣. تعزيز منظومة الأمن الجماعي والتعاون الدولي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.
٤. الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع وصولها إلى التنظيمات المتطرفة أو الدول التي تُعد مصدرًا للتهديد, ورغم أن الخطاب الرسمي الأمريكي قدّم هذه الأهداف باعتبارها وسائل لتحقيق الأمن والاستقرار العالميين، فإن عددًا من الباحثين يرى أن هذه المبادئ ارتبطت بدرجة كبيرة بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وأن توظيفها في السياسة الخارجية جاء ضمن رؤية أوسع تستهدف المحافظة على المكانة القيادية الأمريكية في النظام الدولي. (حمدوش، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، صفحة ١٢٦):

لقد أدرك صناع القرار أن طبيعة النظام الدولي الجديد الذي أعلنه الرئيس الأمريكي (جورج ووكر بوش) يختلف عن طبيعة النظام الثنائي القطبية الذي كان قائماً في مرحلة الحرب الباردة، فالنظام الدولي الجديد يقوم على أساس التعددية القطبية من الناحية الاقتصادية والمتمثلة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥ - ٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

واليابان والاتحاد الأوربي والصين مع وجود القوى الاقتصادية الناشئة في جنوب شرق آسيا أو ما يطلق عليها

(بالنمور الآسيوية)، وهو أيضاً يعد أحادي القطبية من الناحية العسكرية والمتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية. (تشومسكي، ٢٠١٨، صفحة ٨) .وسعت واشنطن لتكريس القطبية الأحادية من خلال السيطرة العسكرية وتغيير الأنظمة المعارضة، مستخدمة أذرع العولمة والمنظمات المالية الدولية لتعزيز نفوذها .

ثانيا: التحولات البنيوية في النظام الدولي بعد عام ٢٠٠١

مثّلت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحول بنيوية في النظام الدولي، إذ دشنت مرحلة جديدة من السياسة الخارجية الأمريكية اتسمت بإعطاء الأولوية للحرب العالمية على الإرهاب وعلى الرغم من استمرار التفوق العسكري للولايات المتحدة، فإن انخراطها في حربي أفغانستان والعراق أدى إلى استنزاف مواردها الاقتصادية والعسكرية، وفرض أعباء مالية متزايدة انعكست بصورة أكثر وضوحًا مع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، التي كشفت عن اختلالات هيكلية في الاقتصاد الأمريكي تمثلت في تباطؤ معدلات النمو، واتساع العجز المالي، وارتفاع مستويات الدين العام، الأمر الذي أثّر في قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في ممارسة الهيمنة الأحادية التي تميز بها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة. (Zakaria، ٢٠٠٨، الصفحات ١-٢٤)

وفي المقابل، واصلت جمهورية الصين الشعبية تعزيز مكانتها الدولية عبر استراتيجية طويلة الأمد اعتمدت على الإصلاح الاقتصادي، والتوسع الصناعي، والانفتاح التجاري، وتطوير القدرات التكنولوجية والعسكرية بصورة تدريجية. وقد أدركت الإدارة الأمريكية في وقت مبكر دلالات هذا التحول؛ إذ أشارت مستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندوليزا رايس، مع بداية إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، إلى أن الصين تمثل قوة صاعدة تمتلك طموحات استراتيجية قد تجعلها المنافس الرئيس للولايات المتحدة خلال القرن الحادي والعشرين، وهو ما انعكس لاحقًا في توجهات السياسة الأمريكية نحو احتواء النفوذ الصيني في آسيا والمحيط الهادئ (Rice، 2026) , ولا يقتصر التنافس الأمريكي–الصيني على الجوانب العسكرية أو الاقتصادية فحسب، بل يمتد إلى التنافس بين نموذجين مختلفين في التنمية وإدارة الدولة. ففي الوقت الذي تروج فيه الولايات المتحدة للنموذج الليبرالي القائم على اقتصاد السوق والديمقراطية التمثيلية، تقدم الصين نموذجًا تنمويًا يجمع بين الدور المحوري للدولة وآليات السوق، وهو ما عُرف في الأدبيات السياسية والاقتصادية بـ«توافق بكين»، الذي طُرح بوصفه بديلًا لـ«توافق واشنطن»، ولا سيما بالنسبة للدول النامية الساعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية دون تبني الشروط السياسية والاقتصادية التي تفرضها المؤسسات المالية الغربية. وقد أسهم هذا التنافس في إعادة تشكيل موازين القوى الدولية، وأوجد مؤشرات متزايدة على

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥ - ٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

انتقال النظام الدولي من مرحلة الأحادية القطبية إلى نظام يتسم بالتعددية النسبية وتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى. (Stefan Halper، ٢٠١٠، الصفحات ٢٣–٥٨)

المطلب الثالث : التنافس الصيني الامريكي وتداعياته على النظام العالمي

أفضت التحولات التي شهدها النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين إلى إعادة توزيع تدريجي لمصادر القوة العالمية، بعد أن ظلت الولايات المتحدة تتمتع بوضع القطب الأوحد عقب انتهاء الحرب الباردة. فقد أدى الاستنزاف العسكري والاقتصادي الناتج عن الحربين في أفغانستان والعراق، إلى جانب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، إلى تقليص هامش التفوق الأمريكي، في الوقت الذي نجحت فيه الصين في استثمار الاستقرار الداخلي والانفتاح الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو غير مسبوقة، انعكست على مختلف مؤشرات القوة الشاملة للدولة (Aaron L. Friedberg، ٢٠١١، الصفحات ٣٧–٦٠) .

أولاً: الصعود الصيني ومستقبل التنافس

من منظور نظرية انتقال القوة(Power Transition Theory) ، فإن النظام الدولي يدخل مرحلة انتقالية عندما تقترب قوة صاعدة من مستوى القوة المهيمنة، وهو ما يرفع احتمالات التنافس الاستراتيجي بينهما. وتنطبق هذه الفرضية بصورة كبيرة على العلاقة الأمريكية–الصينية، إذ لم يعد التنافس مقتصرًا على الاقتصاد أو التجارة، وإنما امتد إلى التكنولوجيا المتقدمة، وسلاسل الإمداد العالمية، وأشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والفضاء الخارجي، بما يعكس انتقال الصراع من المجال العسكري التقليدي إلى مجالات القوة المعرفية والتكنولوجي. (Organsk, 1968, pp. 338–376)

فلم يعد هدف الصين تحقيق التكافؤ الكمي مع الولايات المتحدة، وإنما تطوير قدرات ردع نوعية تعتمد على الصواريخ فرط الصوتية، وأنظمة منع الوصول(A2/AD) ، وتحديث القوات البحرية والجوية، بما يسمح بتقييد حرية الحركة العسكرية الأمريكية في غرب المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي ويعكس هذا التحول انتقال العقيدة العسكرية الصينية من الدفاع الإقليمي إلى حماية المصالح العالمية وتأمين خطوط التجارة والطاقة (World Bank. World Development Indicators 2024, 2024) .

فقد انتقلت الصين من عقيدة "الدفاع عن البحار القريبة" إلى "حماية المحيطات البعيدة". وبميزانية دفاعية بلغت ١٧٥ مليار دولار عام ٢٠١٨، ركزت بكين على تطوير قدرات الردع الصاروخي وبناء الغواصات المتقدمة لتحدي السيادة البحرية الأمريكية في المحيط الهادئ (Obama، Statement by the President on the Trans–Pacific Partnership ، Obama(Statement by the President on the Trans–Pacific Partnership)

أما في المجال المعرفي، فقد جعلت الصين الابتكار العلمي محورًا لاستراتيجيتها الوطنية، من خلال زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، وتطوير الجامعات الوطنية، وتشجيع الصناعات عالية التقنية، الأمر الذي

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥-٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

انعكس في تزايد عدد براءات الاختراع، وتنامي الشركات الصينية الرائدة في مجالات الاتصالات والذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية. وقد أصبح التفوق التكنولوجي أحد أهم معايير القوة في البيئة الدولية المعاصرة، بل إن كثيرًا من الباحثين يرون أن المنافسة على المعرفة ستحدد شكل النظام الدولي أكثر من المنافسة العسكرية التقليدية, فتدرك بكين أن الرهان الحقيقي يكمن في التكنولوجيا لذا، بلغت نفقاتها على البحث والتطوير (R&D) حوالي ٢٧٩ مليار دولار عام ٢٠١٧، بنسبة ٢.١٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، مما جعلها ثاني أكبر مستثمر عالمي في هذا المجال. (Obama، Statement by the President on the Trans-Pacific Partnership)

ثانياً: التعددية القطبية وآفاق المستقبل

تشير المؤشرات البنيوية للتفاعلات الدولية إلى أن النظام الدولي لا يتجه نحو انتقال خطي من الأحادية القطبية إلى الثنائية القطبية، وإنما يشهد عملية إعادة هيكلة معقدة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والمؤسسية. فإلى جانب استمرار الولايات المتحدة بوصفها القوة العسكرية والمالية الأكثر نفوذاً، برزت الصين باعتبارها القوة الاقتصادية والتكنولوجية الصاعدة، في حين استعادت روسيا جزءاً من حضورها الاستراتيجي، كما يواصل الاتحاد الأوروبي أداء دور مؤثر في مجالات الاقتصاد والتشريع والتنظيم الدولي، فضلاً عن تنامي أدوار قوى ناشئة مثل الهند والبرازيل وتركيا، الأمر الذي يدفع باتجاه نشوء نظام دولي متعدد الأقطاب يتوزع فيه النفوذ بين عدد من القوى الكبرى والإقليمية، دون أن تنفرد دولة واحدة بقيادة النظام العالمي كما كان الحال بعد انتهاء الحرب الباردة. (Mearsheimer، ٢٠١٨، الصفحات ١٨٣–٢٠٥)

ويرى عدد من منظري العلاقات الدولية أن هذه المرحلة لا تمثل مجرد انتقال في توزيع القوة، وإنما تعكس تحولاً في طبيعة النظام الدولي ذاته، حيث أصبحت القوة الشاملة ترتكز على مزيج من القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والقدرة على التحكم في سلاسل الإمداد العالمية، إضافة إلى الهيمنة على البيانات والذكاء الاصطناعي والمؤسسات المالية الدولية. لذلك فإن المنافسة بين القوى الكبرى لم تعد تقتصر على موازين القوة التقليدية، بل امتدت إلى مجالات الاقتصاد الرقمي، وأشباه الموصلات، والفضاء السيبراني، والتكنولوجيا المتقدمة، مما يجعل مفهوم "القوة الذكية" أحد أهم محددات التنافس الدولي خلال العقود المقبلة. (Jr، Do Morals Matter? Presidents and Foreign Policy from FDR to Trump، ٢٠٢٠، الصفحات ٢٥–٤١) وفي هذا السياق، تشير العديد من الدراسات المستقبلية إلى أن مركز الثقل الاقتصادي العالمي ينتقل تدريجياً من المجال الأطلسي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مدفوعاً بالنمو الاقتصادي المتسارع للصين والهند ودول جنوب شرق آسيا. كما تتوقع تقارير المؤسسات الدولية أن يشهد الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٥٠ تغيراً في ترتيب القوى الاقتصادية الكبرى، بحيث تصبح الاقتصادات الآسيوية

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥ - ٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

صاحبة النصيب الأكبر من الناتج العالمي، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على توزيع النفوذ السياسي والاستراتيجي داخل النظام الدولي، ويؤسس لنظام عالمي أكثر توازناً وأقل خضوعاً للهيمنة الغربية التقليدية. ((PwC، ٢٠١٧، الصفحات ٥–٢٤)

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا التحول لا يعني بالضرورة نهاية القيادة الأمريكية، بل يشير إلى تراجع نسبي في مستوى الهيمنة المنفردة، مقابل صعود قوى أخرى قادرة على موازنة النفوذ الأمريكي في عدد من الأقاليم والقضايا الدولية. ومن ثم فإن مستقبل النظام الدولي يبدو أقرب إلى نموذج "التعددية القطبية المرنة"، حيث تتعايش المنافسة والصراع مع أنماط متعددة من التعاون والاعتماد الاقتصادي المتبادل، بما يحد من احتمالات العودة إلى أنماط الاستقطاب الصارمة التي ميزت حقبة الحرب الباردة. (Richard Haass، ٢٠٢٠، الصفحات ٢٥٨–٢٧٩)

المطلب الرابع : مستقبل التنافس القطبي والمبادرات الاستراتيجية

يمثل مشروع الحزام والطريق (Belt and Road Initiative)أحد أهم الأدوات الاستراتيجية التي اعتمدتها الصين لإعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية العالمية، إذ يهدف إلى إنشاء شبكة واسعة من البنى التحتية والممرات التجارية والبحرية والبرية تربط شرق آسيا بأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، بما يعزز الترابط الاقتصادي ويقلل من اعتماد الصين على الممرات البحرية الخاضعة للنفوذ الأمريكي، ولاسيما مضيق ملقا. ومن هذا المنطلق، لا يُنظر إلى المبادرة باعتبارها مشروعاً اقتصادياً فحسب، وإنما باعتبارها مشروعاً جيواستراتيجياً يسعى إلى توسيع النفوذ الصيني، وتعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع الدول المشاركة، بما يرسخ أدوات القوة الناعمة الصينية ويزيد من قدرتها على التأثير في النظام الدولي. (Rolland، ٢٠١٧، الصفحات ١٧–٥٥)

وفي المقابل، انتهجت الولايات المتحدة مجموعة من الاستراتيجيات الرامية إلى احتواء الصعود الصيني والحفاظ على ميزان القوى القائم في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وقد تجسد ذلك في تعزيز التحالفات الأمنية والعسكرية، مثل تحالف **أوكوس (AUKUS)** بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، إلى جانب تنشيط الحوار الأمني الرباعي(QUAD) ، وزيادة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الإندو–باسيفيك، فضلاً عن فرض قيود على تصدير التكنولوجيا المتقدمة وأشباه الموصلات إلى الصين، في إطار ما بات يعرف بـ"الحرب التكنولوجية" بين القوتين. (Allison، Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?، ٢٠١٧، الصفحات ١٨٣–٢٢١)

كما سعت واشنطن إلى توظيف عدد من الملفات السياسية والإقليمية، مثل قضية تايوان، والتوترات في بحر الصين الجنوبي، والأوضاع في هونغ كونغ، للحد من تنامي النفوذ الصيني وإبطاء تمدده الاستراتيجي، في حين عملت بكين على تعزيز شراكاتها مع دول الجنوب العالمي، وتوسيع عضوية تجمعات دولية مثل

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥-٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

بريكس (BRICS) و**منظمة شنغهاي للتعاون**، بما يسهم في بناء مؤسسات دولية موازية تقلل من الاعتماد على النظام الذي تقوده الولايات المتحدة. (Christensen، ٢٠١٥، الصفحات ٢٦٣–٢٩٨)

وبناءً على ذلك، فإن جوهر التنافس الدولي في العقود المقبلة لن يقتصر على احتمالات المواجهة العسكرية المباشرة، بل سيتمحور حول الصراع على صياغة قواعد النظام الدولي الجديد، والسيطرة على التكنولوجيا المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، والمعايير التنظيمية للتجارة والتمويل العالمي، فضلاً عن النفوذ داخل المؤسسات الدولية. ومن ثم، فإن مستقبل النظام العالمي سيتحدد بدرجة كبيرة وفق قدرة كل من الولايات المتحدة والصين على توظيف أدوات القوة الشاملة، وإدارة شبكات التحالفات، والتكيف مع التحولات المتسارعة في بنية الاقتصاد والسياسة الدوليين (Kissinge، ٢٠٢٢، الصفحات ٣٨٧–٤٢١).

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ٣ (أيلول ٢٠٢٦)، ص: ٣٨٥-٤٠٣
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

الخاتمة

توصل هذا البحث من خلال ما تقدم ان التحولات التي شهدها النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تزامناً مع تنامي تأثير الدور الصيني في اعادة توزيع القوة العالمية جعلت النظام الدولي ينتقل بالتدريج من الاحادية القطبية الى نمط اكثر تعددية مرتكزاً على تنامي وتطور القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية لعدد من القوى , ومن خلال ذلك نتوصل الى نتيجة مفادها ان التنافس الامريكي الصيني لا يعتمد على الاقتصاد فقط اوالتفوق العسكري لكل منهما بل يمتد ليشمل التكنولوجيا والابتكار والنفوذ الاقتصادي والحضور في المؤسسات الدولية وكان هذا احد اهم العوامل التي مكنت الصين من تقليص الفجوة مع الولايات المتحدة الامريكية في بعض مجالات المتنافس عليها , وبالتالي قان مستقبل النظام الدولي سيكون مرحلة انتقالية تجمع بين الاحادية والثنائية والتعددية مع استمرار التنافس الامريكي الصيني ودورهما كفاعلين رئيسيين وان طبيعة هذا التنافس يعتمد على قدرة الطرفين على ادارة الخلافات ضمن أطر مؤسسية وقواعد متفق عليها مع وجود وتزايد ادوار للقوى الكبرى والاقليمية .

قائمة المراجع

الكتب العربية

١) أحمد شرف، *مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج*، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ٢٠٠٥ .
٢) جبرائيل إيه آلموند، *السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر*، ترجمة: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ .
٣) خليل حسين، *العلاقات الدولية: النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا*، ط١، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١١ .
٤) صدام مرير الجميلي، *صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي*، بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٦ .
٥) عدنان السيد حسين، *نظرية العلاقات الدولية*، ط٣، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٠ .
٦) عادي سليمان العبيدي، *القوة في العلاقات الدولية*، بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٥ .
٧) محمد حسنين هيكل، *العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين وتحديات النظام العالمي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩ .
٨) محمد منذر، *مبادئ في العلاقات الدولية*، بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٢ .
٩) وائل محمد إسماعيل، *التغيير في النظام الدولي*، ط١، بغداد: منشورات مكتبة السنهوري، ٢٠١٦ .
١٠) بول ويلكنسون، *العلاقات الدولية*، ترجمة: لبنى عماد تركي، ط١، القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٣ .
١١) طه عبد العليم، "العرب وروسيا"، في: وليد عبد الحي (محرر)، العرب والعالم، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
١٢) نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، القاهرة: دار نهضة مصر، ط٥، ٢٠١٨.
١٣) زياد عيد غطاس حجازين، العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مقارنة (إيران وكوريا الشمالية)، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ٢٠٢١(14)

البحوث والدوريات العربية

١)عبد المنعم السعيد، "حرب الخليج والنظام العالمي الجديد "، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، ٢٠٠١
٢)سمير أمين، "بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية إلى أين ، *مجلة المستقبل العربي*، العدد ١٧٠، ١٩٩٣
٣)نهلة محمد أحمد جابر، "طريق الحرير: استراتيجية القوة الناعمة *مجلة شؤون عربية*، العدد ١٧١، القاهرة، ٢٠١٧
٤)نزار إسماعيل الحيالي، أوروبا وأمريكا: فرضية التنافس على الهيمنة، سلسلة محطات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠

الرسائل والأطاريح الجامعية

١) رياض حمدوش، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٢

الكتب باللغة الانكليزية

١) Allison, Graham. Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap? Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2017.
٢) Bull, Hedley. The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics. London: Macmillan, 1977.
٣) Christensen, Thomas J. The China Challenge: Shaping the Choices of a Rising Power. New York: W. W. Norton & Company, 2015.
٤) Friedberg, Aaron L. A Contest for Supremacy: China, America, and the Struggle for Mastery in Asia. New York: W. W. Norton & Company, 2011.
٥) Halper, Stefan. The Beijing Consensus: How China's Authoritarian Model Will Dominate the Twenty-First Century. New York: Basic Books, 2010.
٦) Haass, Richard. The World: A Brief Introduction. New York: Penguin Press, 2020.
٧) Hoffmann, Stanley. Contemporary Theory in International Relations. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1960.
٨) Kissinger, Henry A. Leadership: Six Studies in World Strategy. New York: Penguin Press, 2022.

(٩ Machiavelli, Niccolò. The Prince. Translated by Peter Bondanella. Oxford: Oxford University Press, 2005.
(١٠ Mearsheimer, John J. The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities. New Haven: Yale University Press, 2018.
(١١ Mearsheimer, John J. The Tragedy of Great Power Politics. 2nd ed. New York: W. W. Norton & Company, 2014.
(١٢ Morgenthau, Hans J. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. 7th ed. New York: McGraw-Hill, 2006.
(١٣ Nye, Joseph S., Jr. Do Morals Matter? Presidents and Foreign Policy from FDR to Trump. New York: Oxford University Press, 2020.
(١٤ Nye, Joseph S., Jr. The Future of Power. New York: PublicAffairs, 2011.
(١٥ Organski, A. F. K. World Politics. 2nd ed. New York: Alfred A. Knopf, 1968.
(١٦ Ramo, Joshua Cooper. The Beijing Consensus. London: The Foreign Policy Centre, 2004.
(١٧ Rolland, Nadège. China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative. Seattle: National Bureau of Asian Research, 2017.
(١٨ Stiglitz, Joseph E., and Linda J. Bilmes. The Three Trillion Dollar War: The True Cost of the Iraq Conflict. New York: W. W. Norton & Company, 2008.
(١٩ Zakaria, Fareed. The Post-American World. New York: W. W. Norton & Company, 2008.

المجلات باللغة الانكليزية

(١ Rice, Condoleezza. "Promoting the National Interest." Foreign Affairs 79, no. 1 (January/February 2000): 45–62.

التقارير باللغة الانكليزية

World Bank. World Development Indicators 2024. Washington, DC: World Bank, 2024

المراجع الالكترونية باللغة الانكليزية

(١ Condoleezza Rice, "Promoting the National Interest," Foreign Affairs, Vol. 79, No. 1 (January/February 2000), pp. 45–62 للمزيد الاطلاع على الرابط https://www.foreignaffairs.com/
(٢ Joshua Cooper Ramo, The Beijing Consensus (London: The Foreign Policy Centre, 2004), pp. 3–28 للاطلاع: https://fpc.org.uk/
(٣ John J. Mearsheimer The Tragedy of Great Power Politics، 2nd ed. (New York: W. W. Norton & Company, 2014، ص ٣٦٠-٤٠٢. للمزيد الاطلاع على https://wwnorton.com/books/the-tragedy-of-great-power-politics

(٤ World Bank, World Development Indicators 2024 (Washington, DC: World Bank, 2024) للاطلاع على الرابط https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
(٥ Joseph S. Nye Jr., Do Morals Matter? Presidents and Foreign Policy from FDR to Trump (New York: Oxford University Press, 2020), pp. 25–41 للمزيد: https://global.oup.com/ .

(٦ Richard Haass, The World: A Brief Introduction (New York: Penguin Press, 2020), pp. 258–279. https://www.penguinrandomhouse.com/
(٧ Henry A. Kissinger, Leadership: Six Studies in World Strategy (New York: Penguin Press, 2022), pp. 387–421 للمزيد https://www.penguinrandomhouse
(٩ Barack Obama, "Statement by the President on the Trans-Pacific Partnership," The White House, October 5, 2015, accessed July 3, 2026, https://obamawhitehouse.archives.gov/blog/2015/10/05/statement-president-trans-pacific-partnership